تجربة العراق التخطيطية والتنفيذية في ميدان التنمية الحضرية

أ.د. حسن كشاش عبد الجنابي م.م. هاشم محمد كريدي الهاشمي
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

تمثل مدينتي العامرية والعبيدي مركزين إداريين لناحيتين تتبعان التقسيم الإداري لمحافظة الأنبار، وهذا ما جعل منها مركزين حضريين في المعيار العراقي، وقد تبين من خلال مجريات الأحداث أن خطط التنمية التي اعتمدتها الدولة عملت على إحداث تنمية حضرية لم تعهدها كل من المدينتين، بعد إنشاء مجمعات سكنية تحتوي على مختلف الخدمات العامة والمجتمعية التي يحتاجها العاملين المحليين والوافدين الذين قدموا مع أسرهم من محافظات عراقية مختلفة، ليساهموا في تحقيق قفزة نوعية في وتائر النمو السكاني التي لم تشهدها كل مدن المحافظة في التاريخ الحديث، فزيادة عدد سكان المدينتين لما يزيد عن (٥) مرات في حقبة زمنية لا تتجاوز (١٠ سنوات)، يعني أن هناك مناطق جذب تنموية دفعت باتجاه هجرة الايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة باتجاه هاتين المدينتين لأجل المساهمة في تشغيل المصانع الجديدة التي أنشأت في الأصل بهدف تحويل المناطق المتخلفة المحيطة بالمدينتين إلى ورش عمل يعمل بها العراقيون.

Abstract

Represents the cities of Ameria and Obeidi two administrators for two respects are following administrative division of the province of Anbar, and that's what made it a two urban in the Iraqi st andard, has been shown through the events that the development plan adopted by the State, which has worked to bring urban development did not pledge to each of the two cities after the establishment of residential complexes containing on various public and community services needed by local workers and expatriates who came with their families from different Iraqi provinces, to contribute to the achievement of a qualitative leap in it and affected by population growth not seen in all the cities of the province in recent history, increase in the number of residents of the two cities

for more than five (5) times time period not exceeding 10 years, means that there are areas to attract development pushed the migration of skilled labor and unskilled toward the two cities in order to contribute to the operation of the new plants established in the original aim of transforming underdeveloped areas surrounding both cities to workshops staffed by Iraqis.

المقـــدمة

تسعى الدول النامية إلى النهوض بالمناطق المتخلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال تخطيط وتنفيذ المشاريع الاقتصادية التي تفعل فعلها في تشغيل الأيدي العاملة واستغلال المواد الخام لإنتاج مختلف السلع والبضائع، التي يجب أن تزيد عن الحاجة المحلية، حتى تصدر إلى الخارج وتجلب الموارد المالية التي تستثمر أيضاً في تطوير وتنمية وسائل الإنتاج، لغرض تطوير وتحقيق التنمية الحضرية والإقليمية، عبر سلسلة من المشاريع العمرانية المشيدة لاستيعاب العاملين المحليين والوافدين من خارج المنطقة، ولأجل أن يعيش هؤلاء في امن وراحة واستقرار، يحتاج الأمر إلى إقامة مجمعات سكنية أو مدن جديدة تحتوي على مختلف الخدمات العامة والمجتمعية، لتلبي ما يحتاجه الساكنين من متطلبات الراحة، بعد رحلة عمل يومية ما بين محل العمل والمسكن، باستخدام شبكة النقل المحلية والإقليمية، وقد وقع الاختيار على موضوع التنمية الحضرية ودور نظريه قطب النمو في تحقيقه، بعد استعراض الفلسفة التي عليها التنمية بأبعادها المختلفة، مع الاخذ بنظر الحالة العراقية في هذا الميدان ثم الدخول في تفاصيل مشروع الدراسة المتمثلة بمدينتي العامرية والعبيدي وكيفية استثمار مقومات التنمية الصناعية الموجودة، لتؤدي إلى قيام حياة حضرية تتطلبها العملية الإنتاجية، وتمثل في مشاريع سكنية لها شبه كبير بالمدن الجديدة، إذ إنها تحتوي على مختلف الخدمات التي يحتاجها العاملون الساكنين، ولاسيما إن المجمعات السكنية شيدت وفق نماذج تخطيطية حديثة ومتقنة، لتؤدي إلى حدوث استقرار سكاني من بعد خلخلة سكانية كانت مسيطرة على تلك المناطق قبل إقامة المشاريع التنموية.

مشكلة البحث:-

هل هناك امكانية تنمية المناطق المختلفة اذا كانت تحتوي على مقومات لاقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة.

فرضية البحث:-

يمكن صياغة فرضية البحث عبر النقاط الاتية:

١- ان يكون بالامكان اقامة المشاريع التنموية في المناطق المختلفة الى اذا توافرت السياسة الحكومية الناضجة والتخطيط العلمي والموارد المالية اللازمة.

٢- تحتاج المناطق المتخلفة الطاردة للسكان الى اقامة مشاريع اقتصادية تستغل المقومات الموجودة لتشد الانسان الى الارض فضلا عن تحويلها الى مناطق جاذبة للسكان بعد توفير مستلزمات الحياة المستقرة الامنة.

٣- ركز العراق في سبعينيات القرن الماضي على تنمية المناطق المتخلفة لاجل ايقاف تدفق المهاجرين الى المدن.

حدود دراسة البحث:-

تحدد الدراسة مكانيا بالحدود البلدية لمدينتي العبيدي والعامرية مع ما يتعلق بهما من تطورات تنموية اقليمية انعكست على واقع التنمية الحضرية التي ادت دورها في حدوث تغيير وظيفي ومورفولوجي واضح بعد انشاء مشاريع التنمية على مقربة منهما.

اهداف البحث:-

يهدف البحث في دراسة موضوع جديد على الدراسات الجغرافية العراقية فعلى الرغم من وجود دراسات تناولت موضوع التنمية بمفهومها الشامل الا ان موضوع التنمية الحضرية ودور نظرية قطب النمو فية لازال تناوله محدودا جدا، ولذلك اختار الباحث دراسة موضوع نظرية قطب النمو ودورها في التنمية الحضرية محددة بمدينتي العبيدي والعامرية.

منهجية البحث:-

اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات نظرية وتطبيقية لاجل الوصول الى الهدف المرسوم لها.

تمهيد

تؤثر القرارات التخطيطية والتنفيذية الحكومية في الدول النامية على توطين الصناعات المهمة والاستراتيجية، مع وجود اختلاف في سياسات تلك الدول وتوجهاتها الاقتصادية، تبعاً للفكر السياسي الذي يحكمها.

لكن كل الدول تتفق على ضرورة توزيع المشاريع الصناعية في جميع أرجائها طالما توفرت مقومات نجاح تلك المشاريع وهذا ما له علاقة مباشرة بسياسة الموقع الصناعي policy of Industrial location[1]، الذي يؤدي دوره المحوري في تنشيط التنمية الحضرية والاقليمية، وتحول المدن وأقاليمها الريفية من مناطق طاردة للسكان إلى مناطق جاذبة، بعد تشغيل الفئة الشابة من سكانها، الذين قد لا يسدون الحاجة، الامر الذي يستوجب جذب أعداد أخرى من المناطق المجاورة والبعيدة، وحتى تنجح عملية الجذب فإنها تحتاج إلى وضع تسهيلات تمكن الوافدين من العمل في ظروف معيشية وسكنية مناسبة، ويتم ذلك ببناء المجتمعات السكنية وملحقاتها الخدمية لتأوي العاملين وأسرهم، مما يؤدي إلى تحول المدن المتخلفة أو التي تعاني من ركود اقتصادي واجتماعي إلى مدن تعج بالنشاط المتعدد الجوانب، وهو ما يفرض على الجهاِت التخطيطية والتنفيذية اعداد المخططات الاساسية التي تنظم وتوزع استعمالات الارض في الحاضر والمستقبل أو متابعة مراحل تنفيذها عندما تكون موجودة وسابقة ترافدت مع بناء المؤسسة الصناعية، لتلبي متطلبات الساكنين وبما ينسجم مع مستوى المؤسسات الصناعية وحلقاتها الانتاجية ومنافذ تسويقها الداخلية والخارجية التي تحتاج بالتأكيد إلى بنى تحتية متقدمة تخدم العملية الانتاجية، مثلما تخدم العاملين وأفراد أسرهم الذين يختلفون في مستويات أعمارهم وتعليمهم، مما يدر الحاجة إلى المؤسسات الخدمية المختلفة التي تفعل فعلها في تكامل النشاطات الوظيفية في المدينة التي لم تكن قبل مشاريع التنمية الصناعية سوى بلدة أو قرية يهجرها سكانها بإستمرار.

ولذلك تجد الدول النامية الحريصة على تنمية مجتمعاتها الريفية والحضرية، لقد تعدّ العدة لتنفيذ توجهات التنمية الحضرية التي لا تغفل الريف أو الاقليم المجاور أو البعيد، باعتبار أن العملية تحتاج إلى أخذ وعطاء وتفاعل حيوي بين ما يتواجد في الاقليم من امكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية فائضة عن حاجة الريف وبين مواقع النشاطات الصناعية في المدينة، فالعملية إذن تتميز بالديناميكية والحيوية وبالتالي تترك أثرها على المدينة والاقليم.

إلا أن المدينة مع هذا تعد المستفيد الاكبر، لأنها تقوم بمقام المخزن أو المستودع الذي يحول مواد الاقليم الاولية وعناصر الانتاج الاخرى إلى سلع جاهزة للتسويق الداخلي والخارجي.

الاجراءات التخطيطية والقانونية:-

ظهر مع قيام الحكم الملكي في العراق عام ١٩٢١، اكتشاف مكامن نفطية ذات احتياطيات هائلة قابلة للتصدير وتنمية الصناعات المحلية والبتروكيمياوية، عندما تتوافر الخبرة والايدي العاملة الماهرة والموارد المالية اللازمة، ونظراً لأن العراق في وقتها كان تحت سيطرة التاج البريطاني الذي يحمل توجهات استعمارية تستغل الدول الضعيفة، من خلال عقد عمل على عقد اتفاقيات مع الحكومات العراقية المتعاقبة في ذلك الوقت، تدعو إلى منح بريطانيا والدول الغربية إمتيازات في التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره إلى الخارج، وقد دخلت تلك التوجهات حيز التنفيذ عام ١٩٣٢، إذ أن الحكومات العراقية لم تكن تملك غير الاذعان لأنها مكبلة بقيود الاحتلال البغيض فضلا عن ضعفها، ثم انها لا تملك الخبرة والموارد المالية التي لابد أن تكون ضخمة، كون الاستثمار في مجال إنتاج وتصدير النفط مكلفة وتحتاج إلى تقنيات وخبرات متخصصة قديرة.

فأستوجب الأمر على ضوء ذلك الإعتماد على المحتل في هذا الجانب الذي لا يهتم بمصالح الشعب العراقي بقدر اهتمامها باستنزاف ثروته النفطية، دون الاخذ بنظر الاعتبار أن الثروة النفطية ملك للشعب العراقي، وعليه فكان من الطبيعي أن يغيب عنصر التخطيط لأجل تنمية العراق اقتصادياً واجتماعياً، ولذلك يقول خبير صياغة البرامج الإستثمارية في الحكومة العراقية حينها لورد سيلتر lord selter (إن السبب الرئيس في عدم نجاح التنمية في العراق لا يعود إلى نقص الأموال اللازمة للاستثمار، ولا في اليد العاملة، ولكنه يرجع إلى النقص الحاد في المؤسسات التخطيطية التي يمكن أن تعد خطط التنمية الكفوءة الشاملة، وعلى الرغم من تشكيل مجلس الاعمار المنبثق عن وزارة الاعمار إلا أنه لم تقدم خططا تنموية تنهض بإقتصاد العراق ومجتمعه)[٢].

دليل ذلك، أن المدن العراقية بما فيها العاصمة بغداد لم تعد لها مخططات أساسية لتنمية عملية النمو الحضري إلا عام ١٩٣٦، عندما تم وضع مخطط أساسي عام لمدينة بغداد قامت بأعداده شركة المانية تحمل اسم (breaks and branowienever of berlin) بتكليف من الحكومة العراقية.

الا ان هذا المخطط لم ينفذ لاصطدامه بمقومات مالية وفنية، مع عدم وجود ارادة وادارة واعية تعي مفهوم التنمية الحضرية، لكن تأسيس مجلس الاعمار كان له مع ذلك دور

في إستثمار جزء من ربع تصدير النفط في الاستثمارات التنموية، عن طريق اقامة المشاريع الصناعية، وتعديل هيكل التنظيم الصناعي، بعد تشكيل مديرية الصناعة العامة كأحد التشكيلات الادارية لوزارة الاقتصاد ووضع حوافز للاستثمارات الصناعية الاهلية، فقد أقرّ مجلس الاعمار ثلاث خطط للتنمية الاقتصادية في القطر هي كالاتي:-

١- الخطة الاولى: للمدة ١٩٥١-١٩٥٩ الذي خصص ٢٠ % من التخصيصات الانمائية البالغة ٤،١٥٥ مليون دينار للاستثمارات الصناعية والتعدينية.

٢- الخطة الثانية: للمدة ١٩٥٥-١٩٥٩ التي خصصت للاستثمارات الصناعية نسبة ١٤ % من مبلغ الخطة الانمائية العامة البالغ ٤٠٣،٣ مليون دينار.

٣- الخطة الثالثة: للمدة ١٩٥٥-١٩٦٩ التي عدلت الخطة الثانية، ليكون مجمل التخصيصات الانمائية ٥ مليون دينارا فقط منها ١٣ % للاستثمارات الصناعية ويبدو واضحا مدى التداخل في مديات الخطط وانخفاض قيمة المبالغ الاستثمارية التي كانت تخضع للتغيرات السياسية في العراق وضغوط الدولة البريطانية المحتلة.

وبعد استقلال العراق واعلان النظام الجمهوري عام ١٩٥٨ عملت الحكومة في وقتها على تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي عن طريق تحرير الثروات النفطية من الشركات الاحتكارية الاجنبية، مع الاهتمام بالتخطيط ومؤسساته، عندها تم إستحداث مجلس التخطيط ووزارتي التخطيط والاعمار عام ١٩٥٩. تألف مجلس التخطيط من رئيس الوزراء وعضوية وزراء المالية والصناعة والزراعة والاصلاح الزراعي والمواصلات والاشغال والاسكان والشؤون الاجتماعية، فضلا عن وزارة التخطيط.

اما الهيكل التنظيمي لوزارة الاعمار فتكون من الهيئات الآتية:-

١- هيئة الري والسدود.

٢- هيئة الطرق والجسور والمباني.

٣- هيئة الصناعة والمعادن.

٤- هيئة الزراعة والحقول.

٥- هيئة الاسكان.

٦- هيئة الانعاش الريفي.

ويبدو واضحاً من خلال ما هو مبن اعلاه تقسيمات الهيكل التنظيمي اعلاه عدم وجود مؤسسة تخطيطية تعنى بمسؤولية التخطط التنموي والتنمية الحضرية والاقليمية، فكان المعتاد أن إي برنامج تخطيطي على مستوى المدينة أو الاقليم لابد له أن يأخذ طريقة إلى الخبرات الاجنبية بعد التعاقد معها. لاسيما مؤسستا دوكسيادس اليونانية وبولسيرفس البولونية اللتين أنيط بهما موضوع تنمية وتخطيط المدن والاسكان[٣]. وفي عام ١٩٧٩ شرع ديوان رئاسة الجمهورية بإعتباره دائرة قانونية عليا على تشكيل هيئة التخطيط العمراني لتتبع إلى وزارة التخطيط، بعد دمج مديرية التخطيط والهندسة العامة ضمنها، وقد ضمت هذه الهيئة الدوائر المعنية بالعملية التخطيطية وهي:-

١- دائرة تخطيط المدن.

٢- دائرة التخطيط الاقليمي.

٣- دائرة تخطيط المحافظات التي تتكون من:-

أ- قسم تنسيق الخطط.

ب- قسم المخططات الهيكلية.

ج- قسم التنمية الريفية.

وكان الهدف الرئيس من هذه التقسيمات توزيع المهام والمسؤوليات التخطيطية، تأمين سرعة إنجاز مشاريع التنمية الحضرية والريفية حتى تتماشى مع التطور الإجتماعي والاقتصادي في القطر.

أما مديرية التخطيط العمراني فقد اصبحت من تشكيلات وزارة البلديات التي تركزت جهودها على ما يأتي:-

١- اعداد المخططات الاساسية للمدن العراقية وإعادة تقييم وتعديل المخططات الاساسية المنفذة.

٢- اجراء المسوحات الميدانية عن المدن بما فيها من نشاطات اقتصادية واجتماعية.

٣- اعداد المخططات التفصيلية للمناطق السكنية والتجارية والصناعية والخدمية.

٤- اجراء دراسات تفصيلية لشبكة النقل الداخلية في المدن وارتباطاتها بالطرق الخارجية.

٥- تحديد مواقع المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية الحكومية أو الاهلية داخل حدود المخططات الاساسية.

٦- تقديم الاستشارات التخطيطية للأجهزة البلدية والسلطات التنفيذية في المحافظات بما يضمن ترشيد النمو الحضري في العراق(٤).

إلا أن هذا الحال لم يدم طويلا، ففي سبعينات القرن الماضي، كانت هناك محاولات للتأكيد على أهمية التخطيط على المستوى الاقليمي بشقيه الريفي والحضري، استوجبت بناء أجهزة ومؤسسات تخطيطية مركزية تضع برامج عمل تجسد أهداف خطط التنمية القومية الشامل. كانت بداية التخطيط العلمي عام ١٩٧٩، عندما تم تشكيل مديرية التخطيط والهندسة العامة التابعة لوزارة البلديات، التي أخذت على عاتقها مسؤولية تخطيط المدن العراقية.

بعد إعداد الدراسات والمسوحات والاحصاءات السكانية والإقتصادية والإجتماعية التفصيلية عن مدن القطر، لأجل الشروع في وضع الخطوات الاساسية لها.

ومن أجل تجنب حدوث أي خلط في مهام الاجهزة التخطيطية، فقد أوعزت الحكومة العراقية إلى وزارة التخطيط بضرورة تحديد هيكلية مؤسساتها التخطيطية.

وفي عام ١٩٧٣ عقدت ندوة موسعة حضرها جمع من الاكاديميين والمخططين والمهتمين في شؤون التخطيط الحضري والاقليمي، لمناقشة أهمية التخطيط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مدن وقرى العراق على ضوء النمو السكاني الحاصل فيه، وخرجت الندوة بتوصيتين مهمتين هما:-

١- تأسيس هيئة التخطيط الاقليمي.

٢- تأسيس مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا.

ذلك أن الندوة عرضت كل التقارير والدراسات المعدة من الخبراء الاجانب، لاسيما تقرير الخبير البريطاني السير games hook المرفوع إلى وزارة البلديات عام ١٩٦٠، ودراسة الخبير البولوني (زارمبا) التخطيطية الذي استقدمته وزارة التخطيط عام ١٩٧٢، فقدم مقترحا لتقسيم العراق إلى أقاليم تخطيطية. ثم تبعته مقترحات لخبراء في العراق أخرين كما يأتي:-

أ- مقترح الخبير بيتر زارمبا P- zaremba.

رأى خبير الأمم المتحدة في العراق بيتر زارمبا تقسيم العراق إلى أربعة أقاليم تخطيطية تسهل عملية ادارة التنمية الاقليمية بشقيها الحضري والريفي. وتوضح خريطة رقم (١) طبيعة توزيع الاقاليم وهي:-

خريطة رقم (١) توضح اقاليم العراق التخطيطية حسب مقترح الخبير بيترزارمبا.

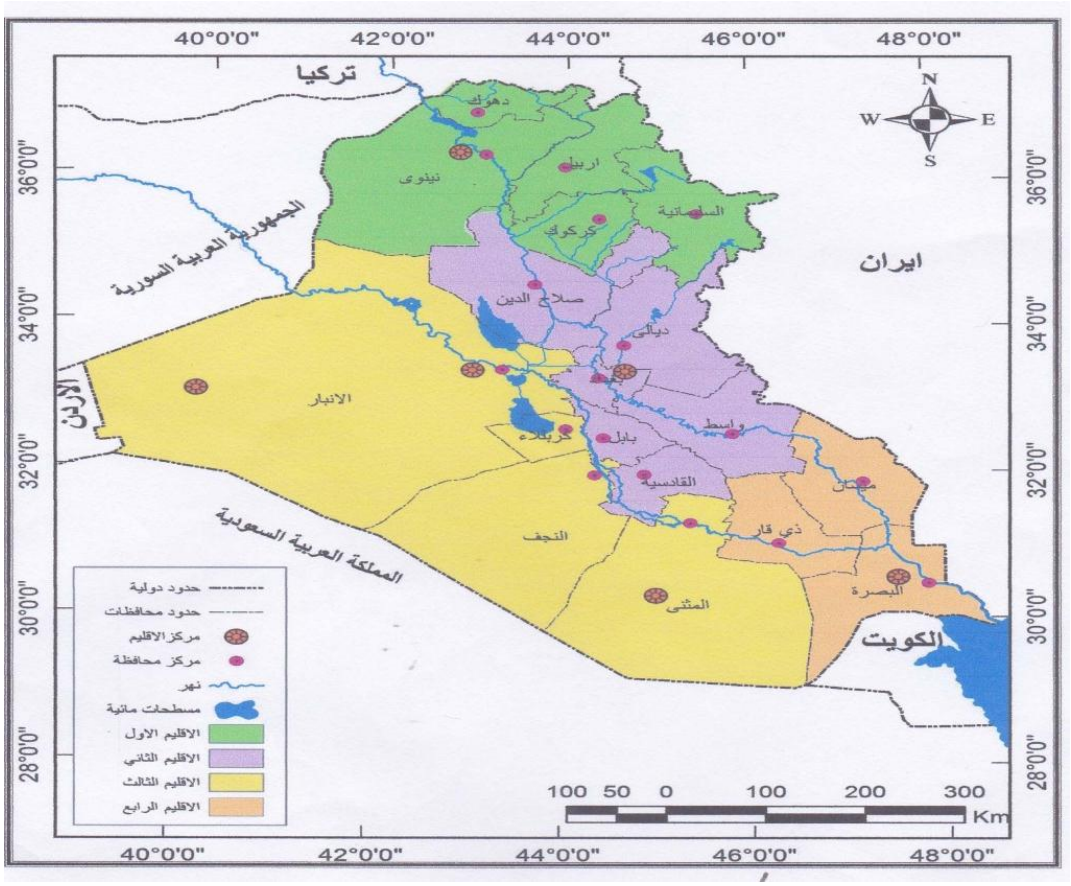

p.Zaremba ,Consderations About Organization of Regionning in Iraq ,Ministry of Planning , Baghdad ,1972.

١- **الإقليم الشمالي:** الذي يضم محافظات (نينوى ودهوك وأربيل وسليمانية والتأميم) وتتم ادارة الاقليم في مدينة الموصل التي تتوافر فيها الامكانات البشرية والعلمية، فضلا عن كونها من كبريات مدن العراق.

٢- **الإقليم المركزي:** ويضم محافظات (بغداد وصلاح الدين وديالى وواسط والقادسية وأجزاء من محافظتي كربلاء والنجف، فضلا عن مدينة الفلوجة). وقد اقترح ان تكون ادارة الاقليم في مدينة بغداد العاصمة ذات الاهمية المركزية والسوق الواسع والخبرات الاكاديمية والفنية.

٣- **الإقليم الجنوبي:** ويضم محافظات (البصرة وميسان وذي قار) ويدار من مدينة البصرة ثالث أكبر مدينة في العراق بعد بغداد والموصل، التي افادتها جامعة البصرة وكونها ميناء العراق البحري الجنوبي في تزويدها بالخبرات وما يحتاجه الإقليم والعراق عموماً من مواد أولية ووسائل انتاج وتقنيات يمكن أن تعيد في التنمية الاقليمية.

٤- **الإقليم الصحراوي:** الذي يشمل المحافظات ذات الطابع الصحراوي وهي (محافظات الانبار وكربلاء والنجف والمثنى)، ونظراً لسعة هذا الاقليم كما تظهره الخريطة، فقد اقترح زارمبا أن يحتوي على مراكز تدير عملية التنمية وهي مدينة الرمادي في مركز الاقليم ومدينة الرطبة في الغرب، أما مدينة السلمان في محافظة المثنى فتكون مركز الاقليم من جهة الجنوب(٥).

ب- مقترح الخبير وايرسنغ oweersanghe:

إقترح هذا الخبير في تقريره الموسوم (التخطيط الاقليمي في العراق)، الذي قدمه إلى وزارة البلديات عام ١٩٧٢، تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم تخطيطية على أساس التشابه الجغرافي وإمكانيات التنمية الاقليمية في جانبها الاقتصادي وهي كما تتبين في خريطة رقم (٢).

١- **الإقليم الشمالي:** الذي يشمل محافظات (دهوك ونينوى وأربيل وسليمانية والتأميم) وتكون موقع ادارة تنمية الاقليم في مدينة الموصل بإعتبارها من كبريات المدن الشمالية في القطر.

٢- **الإقليم المركزي:** ويضم محافظات (بغداد وصلاح الدين وديالى، وواسط، وبابل، وكربلاء، والقادسية، والانبار، وكربلاء، وواسط)، اقترحه في مدينة بغداد بإعتبارها العاصمة.

٣- **الإقليم الجنوبي:** ويشمل محافظات (المثنى وميسان وذي قار والنجف والبصرة)، واقترح ان يدار الاقليم من مدينة البصرة عاصمة الجنوب.

خريطة رقم (٢) توضح أقاليم العراق التخطيطية حسب مقترح واير سنغ.

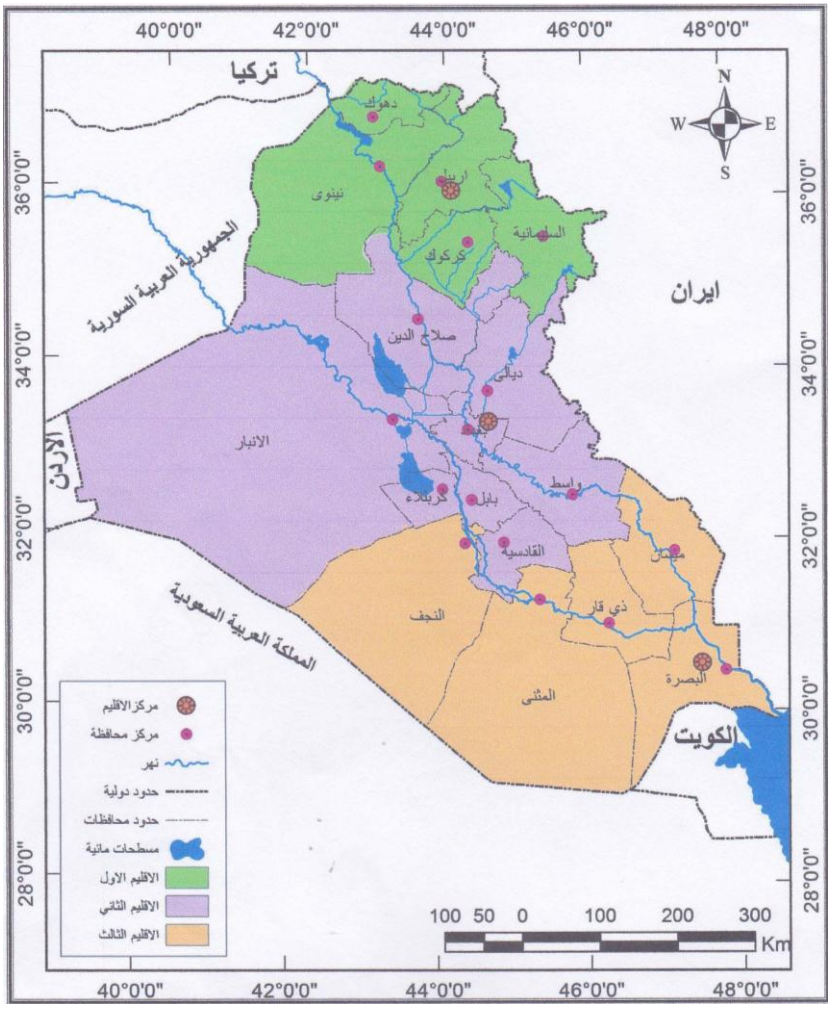

Oweeranghe, Unition . Inter RegionalAdivior in Physical Report on Regionl Planning in Iraq , Ministry of Planning , Baghdad , 1970

ج- مقترح الخبير روبنسون robinson –d:

عاد الخبير روبنسون بمقترحه إلى ما يشابه مقترح زارمبا من ناحية عدد الاقاليم. إلا أنه إتخذ معايير الوضع الديمغرافي كالكثافة السكانية وطبيعة التركزات السكانية في العراق إذ تظهر الخريطة رقم (٣) إن المقترح يوزع العراق إلى الاقاليم الاتية:-

١- **الإقليم الشمالي:** ويضم محافظات (نينوى ودهوك واربيل والسليمانية والتأميم)، وهو يضم ٢٥ % من سكان العراق.

خريطة رقم (٣) توضح أقاليم العراق التخطيطية حسب مقترح روبنسون.

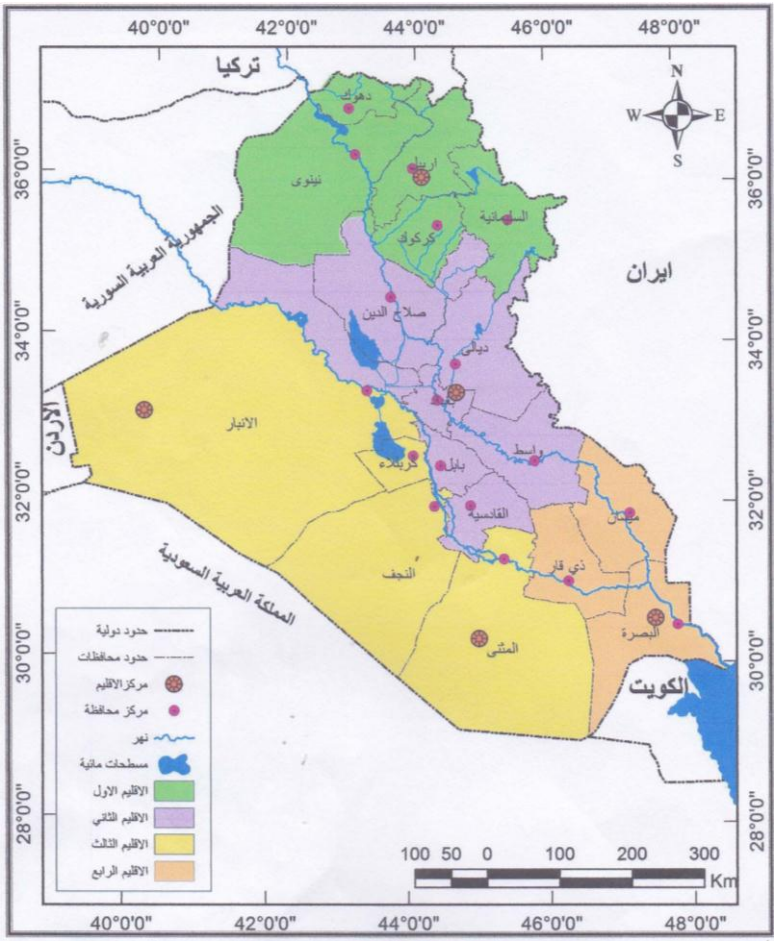

D.Robinson, Regional and Metro Politan Planning Report, No.1 Minsistry of Planning, Baghdad, 1977.

٢- **الإقليم المركزي:** الذي يشمل المحافظات (بغداد وصلاح الدين وديالى وبابل وواسط والقادسية) ويعيش فيه ٥٥ % من سكان العراق.

٣- **الإقليم الجنوبي:** ويضم محافظات (البصرة وذي قار وميسان) ويصل التركز السكاني إلى ما نسبة ١٥ % من مجموع سكان العراق.

٤- **الإقليم الصحراء الغربية:** ويشمل محافظات (الانبار وكربلاء والنجف والمثنى) الذي يعيش فيه ٥ % فقط من سكان العراق وقد قسم الاقليم إلى جزأين جزء شمالي مركزه مدينة الرطبة وجزء جنوبي مركزه مدينة السلمان.

د- دراسة الدكتور نعمان الجليلي:-

قدم الدكتور نعمان الجليلي دراسة تحمل عنوان (التنمية القومية والحاجة إلى تخطيط اقليمي شامل) اقترح فيه تقسيم العراق إلى أربعة اقاليم بالاعتماد على المظاهر الطبيعية كما تظهره خريطة رقم (٤) وكالآتي:-

خريطة رقم (٤) توضح أقاليم العراق التخطيطية حسب مقترح الدكتور نعمان الجليلي.

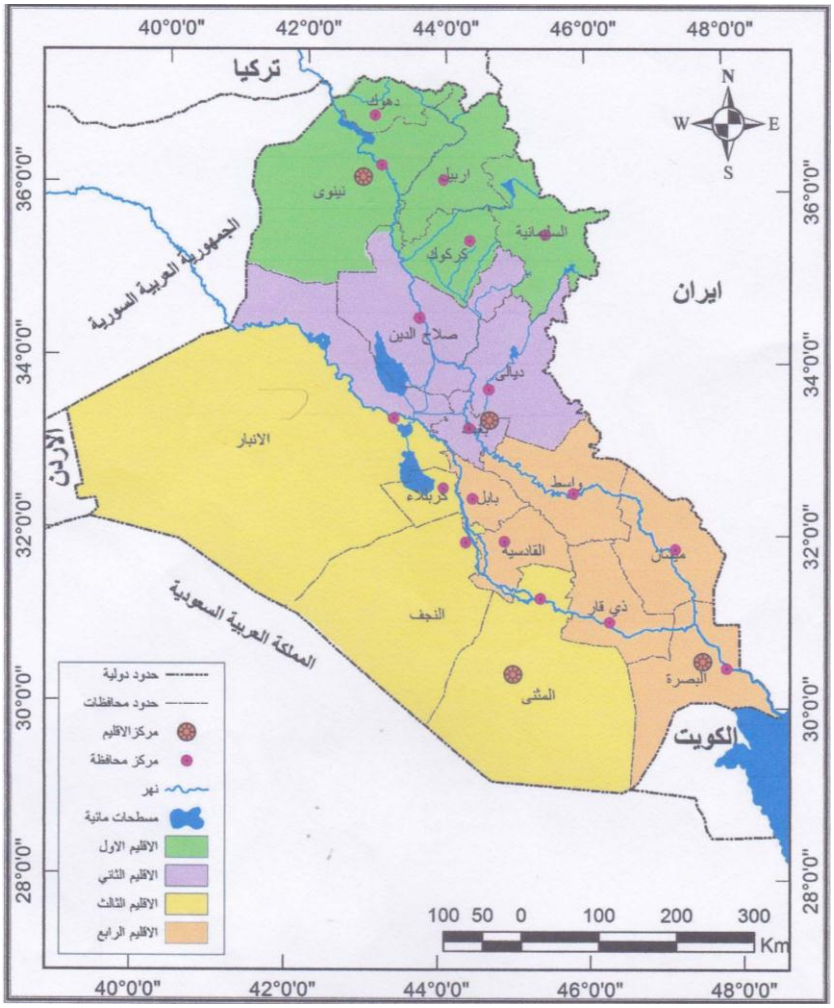

المصدر: سامي متي، الإطار العام لستراتيجية التخطيط الإقليمي في العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، ١٩٨٣.

١- **الإقليم الشمالي:** الذي ضم محافظات (نينوى واربيل ودهوك والسليمانية والتأميم) ويدار عملية التنمية في مدينة الموصل.

٢- **الإقليم المركزي:** الذي يشمل محافظات (بغداد وصلاح الدين وديالى ومدينتي الرمادي والفلوجة كجزء من محافظة الأنبار) ويدار الإقليم في مدينة بغداد.

٣- **الإقليم الصحراوي:** الذي يشمل الصحراء الغربية من محافظة الانبار مع محافظتي النجف والمثنى.

٤- **الإقليم الجنوبي:** ويضم محافظات (واسط وبابل وكربلاء والقادسية وذي قار وميسان والبصرة ومركزه في مدينة البصرة)[٦].

ويرى الباحث أن مقترح الخبير وايرسنغ هو الاقرب إلى التطبيق العملي إذا تم الإعتماد على معيار الإنتساب إلى الوطن كأساس في الإستقرار والتنمية وليس العرق أو المذهب، وفي كل الاحوال فإن المقترحات الأربعة لم تدخل كبرامج عمل تنفيذية في التنمية، إذ تم الإعتماد على تشكيلات العراق الإدارية المتمثلة بالمحافظات كأساس في الإدارة والتنمية.

الاجراءات التنفيذية:-

تركزت الجهود الحكومية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ على تنمية محافظات بغداد والموصل والبصرة، بينما حرمت بقية المحافظات العراقية الباقية من الاستثمارات الصناعية الضخمة، واذا ما وجدت نشاطات صناعية اهلية مدعومة من قبل الحكومة وهي لا تتعدى ورش التجارة والحياكة والحدادة والصناعات الغذائية الصغيرة، فضلاً عن صناعات النسيج والجص والطابوق.

وتجدر الإشارة إلى أن مرور أنابيب النفط المصدر إلى البحر المتوسط عبر أراضي محافظة الانبار أجبر البريطانيين على إنشاء محطات لضخ النفط، مع مصفى (حديثة) المخصص لإنتاج المشتقات النفطية الخاصة بأليات ومعدات الشركات النفطية الغربية، إلا أن مرحلة ما بعد عام ١٩٥٨ شهدت بداية مشجعة لتوجيه برامج التنمية الاقتصادية بحيث تضيق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية أو بين المدن الكبرى في العراق مثل بغداد والموصل والبصرة وباقي المدن العراقية، لكن عدم إستقرار العراق حال دون تنفيذ مشاريع صناعية تؤدي دورها في إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية في المدن التي يمكن أن تقع فيها المشاريع الصناعية.

وتعد المدة التي أعقبت تأميم النفط عام ١٩٧٢ البداية الحقيقية لشروع الدولة العراقية في برامج التنمية الاقتصادية الهادفة إلى تنمية اقتصاديات الريف والحضر على حد سواء، مع التأكيد على توقيع الإستثمارات الصناعية بعيدا عن العاصمة بغداد، لأجل تحقيق نوع من التوازن التنموي بين أرجاء البلد، لا سيما أن العاصمة كانت تعاني من هجرة وافدة اليها قادمة من مختلف انحاء العراق، بحثا عن وضع وفرصة عمل فضلا عن الافادة من الخدمات المجتمعية والعامة الموجودة فيها(٧).

فكان لابد من إبعاد النشاطات الصناعية الجديدة عن مدينة بغداد، ومنح محفزات لبناء المشاريع الصناعية في المحافظات العراقية الاخرى وتم ذلك عبر مجموعة من القرارات والإجراءات التنفيذية الاتية:-

١- منح اجازات انشاء المصانع في المحافظات العراقية باستثناء محافظة بغداد.

٢- إعتماد سياسة المحفزات من خلال الإعفاءات الضريبية في المحافظات المتخلفة صناعيا.

٣- تنفيذ قانون التنمية الصناعية رقم ٢٢ لعام ١٩٧٣ المذكور آنفاً الذي ينص في المادة العاشرة على زيادة حجم الاعفاءات الضريبية لمدة ثلاث سنوات بعد انشاء المصنع في المحافظات المتخلفة.

٤- قسم المصرف الصناعي العراقي في محافظات القطر إلى ثلاثة اقسام هي:-

أ- محافظات بغداد والموصل والبصرة المتقدمة صناعياً يرتفع سعر الفائدة على القروض الصناعية ليصل إلى ٦ %.

ب- محافظات كربلاء وواسط والتأميم وبابل ذات الوضع المتوسط صناعيا ويكون سعر الفائدة القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية بنسبة ٥ %.

ج- تم إعتبار المحافظات الباقية متخلفة صناعيا ولذلك انخفض سعر فائدة القرض الصناعي إلى ٤ %، وعلى الرغم من حرص هذه الاجراءات على تشتيت المشاريع الصناعية في أرجاء العراق، إلا أن الحالة التي حصلت تمثلت في تركز الصناعات في المحيط المجاور لمحافظة بغداد، وتعد مدينة الفلوجة من بين المناطق التي حاولت الافادة من محفزات بناء المشاريع الصناعية مستفيدة من عامل القرب من بغداد التي تسهل عليها الحصول على متطلبات العملية الصناعية، فضلا عن سهولة

تسويق المنتج، لأن السوق الواسع على مستوى العراق يتركز منها[٨]، ولكن التأثير الواضح لسياسة التخطيط الصناعي ظهر خلال تطبيق خطة التنمية القومية للمدة ١٩٧٠-١٩٧٤ والخطة القومية ١٩٧٥-١٩٧٩، وكانت الاستراتيجية الصناعية لها تبين الخطتين، وتعتمد على التوجيهات التنفيذية الاتية:-

١- تنمية الصناعات الاستخراجية[٩]:

إن من أهم تلك المشاريع التي خطط لها في الخطة القومية للتنمية الصناعية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ والخطة الثانية لها ١٩٧٥ - ١٩٧٩ هي مجمع الفوسفات في الصحراء الغربية، وهو من المشاريع التي ساهمت في جذب واستقطاب اعداد كبيرة من العاملين الوافدين من داخل وخارج المحافظة كما سيتبين.

ومن أهم المشاريع الإستخراجية الاخرى مشروع استخراج كبريت المشراق في محافظة نينوى بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢,٥ مليون طن سنويا، وكذلك تطوير الحقول النفطية ومشروع الغاز السائل ومشروع نقل النفط الخام إلى الموانئ التركية[١٠].

٢- تنمية الصناعات المحورية:

وهي الصناعات التي تلعب دورا قياديا لتطوير الهياكل الانتاجية، وتحقيق الاساس الاقتصادي الصناعي المتكامل الذي يضمن نجاح عملية التنمية الصناعية واهم تلك الصناعات:-

أ- مجمع الحديد والصلب في خور الزبير جنوب العراق، حيث ساهم هذا المجمع في تنشيط الحركة التجارية والصناعية واصبح مركز جذب واستقطاب العاملين للانتقال في مجمع الحديد والصلب ومنتوجه سد الحاجة المحلية والفائض منه يصدر إلى الخارج لقاء العملات الصعبة، التي ساهمت في تنمية الاقليم اقتصاديا وحضريا.

ب- مجمع الصناعات البتروكيماوية ويقع في خور الزبير ايضا فيعتمد على الغاز الطبيعي كمادة أولية وهي تتوفر بشكل واسع في تلك المنطقة.

ج- مجمع الصناعات الهندسية الذي يقع في منطقة خان بني سعد بالقرب من مدينة بغداد.

٣- تنمية الصناعات التحويلية الاخرى[١١]:-

وهي تلك الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية التي يمكن الحصول عليها من المناطق التي تتواجد فيها ومن اهما:-

أ- تصنيع التمور في محافظة بابل.

ب- صناعة العلف الحيواني في محافظات بغداد، بابل، الانبار.

ج- صناعة السكر من البنجر السكري في محافظة السليمانية.

د- صناعة الغزل والنسيج في محافظات اربيل وذي قار والقادسية.

هـ- صناعة السكر في محافظة ميسان.

و- صناعة الورق في محافظة ميسان الذي يستخدم مخلفات معمل السكر كمادة أولية.

ز- صناعة الاطارات في محافظة القادسية.

وفي ثمانينات القرن الماضي واجهت التنمية الصناعية قبل الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠ – ١٩٨٨) وما أدت اليه من توجيه الجهود لإدامة الحشد العسكري بعد تأسيس هيئة التصنيع العسكري التي عملت على أنشاء عدد من المجمعات الصناعية العسكرية وفي مناطق مختلفة من العراق منها مدينة العامرية والتي ساهمت في جذب واستقطاب الكثير من العاملين الوافدين من داخل المحافظة وخارجها للعمل في الشركات الصناعية.

الاستنتاجات

١- تمثل التنمية بمفهومها العام جهودا تخطيطية وتنفيذية تمتد عبر أبعاد المكان والزمان، لتدفع المجتمع المحلي والإقليمي في إطار الدولة إلى زيادة الناتج القومي وتجاوز مرحلة الاقتصاد الاستهلاكي أو الاكتفاء الذاتي والوصول إلى تصدير الفائض من الإنتاج.

٢- تتعدد أنواع الأقاليم التي يختار المخططون أو الجغرافيون أنواعها لتخدم التنمية باتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فضلا عن العلمية التي تعين في دراسة طبيعية كل منطقة وميزاتها عن الأخرى، لكن التقسيم الإقليمي للبلاد حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري هو الأفضل كما تبين للباحث عندما تقسم البلدان

إلى إقليم متقدمة أو واعدة أو متخلفة حتى يمكن النهوض بالأقاليم المتخلفة لتصل إلى المتقدمة.

٣- تعني التنمية الحضرية خطة عمل شاملة تهدف إلى الرقي بالحياة في المدينة بحيث تلبي متطلبات الساكنين وتسهل حركتهم اليومية بين مناطق سكناهم ومحل عملهم وهي بذلك تسعى لرفاهية الإنسان الحضري.

٤- تعددت تجارب الدول في مجال التنمية الحضرية وهي في مضمونها تهدف إلى الحد من الهجرة إلى المدينة واعتماد العقلانية في التوسع المساحي بالابتعاد عن الأراضي الزراعية والخضراء، مع ضرورة وضع الخطط اللازمة للنهوض باقتصاديات الريف حتى يستقر الفلاحون فيه، ولا سيما عندما لا يجدون فارقا بيناً بين المدن والأرياف التي يسكنوها.

٥- عمل النظام الجمهوري عام ١٩٥٨ على تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي، من خلال تحرير الثروة النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية وتأسيس مجلس الأعمار واستحداث مجلس التخطيط ووزارتي التخطيط والأعمار، مع غياب مشاريع التنمية الحضرية.

٦- يعد المخطط الأساسي لمدينة بغداد عام ١٩٧٦، أول مخطط أساسي وضع مدينة عراقية على الرغم من انه لم ينفذ بسبب معوقات إدارية وفنية ومالية.

٧- مر الجهاز التخطيطي العراقي بسلسلة تطورات أدت بالنتيجة الى ظهور مؤسسات تخطيطية رصينة أدت دورا كفوءا في مجال التخطيط الحضري والإقليمي.

٨- وضع عدد من الخبراء والمخططين مقترحات لرسم حدود لإقاليم العراق التخطيطية بهدف وضع الأسس اللازمة لتخطيط وتنفيذ خطط التنمية التي كان العراق يعتمدها بخطط خمسية، وقد تبين أن مقترح الخبير وايرسنغ هو الأقرب إلى التطبيق العملي إذا تم اعتماد الانتساب إلى الوطن كأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٩- وضعت الدولة العراقية برامج تخطيطية للتصنيع في العراق بعد تأسيس مجموعة من الصناعات التي تستثمر المواد الأولية المحلية وتشغل الأيدي العاملة الوطنية وتحقق الإعتماد على استيراد بعض ما يحتاجه من منتجات صناعية وزراعية وغيرها.

١٠- يتميز إقليم المدينتين الواسع المتمثل بمحافظة الانبار باحتوائه على مجموعة من الموارد الطبيعية والاقتصادية التي مثلت ركائز لمشاريع التنمية الصناعية في منطقتي الدراسة، لاسيما مدينة العبيدي القريبة من مواقع خامات الفوسفات وحجر الكلس وحجر الجبس ورمال المرو والحديد الرسوبي التي تم استثمارها في صناعة الفوسفات وصناعة الاسمنت.

١١- تبين أن ما يستثمر من خامات الفوسفات في مجمع عكاشات وغيرة لا يزيد عن (٣) ملايين طن، مما يعني أن بالإمكان زيادة الطاقة الإنتاجية بعد وصول المصنع إلى حالة من الإمكانية في تحقيق إنتاج يصل إلى الطاقة التصميمية المخطط لها، فضلا عن أن وجود فكرة وجدها الباحث عند المسئوولين في مجمع صناعة الفوسفات تدعو إلى إنشاء مصنع أخر يستطيع أن يستوعب الكوادر ذات الخبرة، التي هي الآن عاطلة بسبب ظروف الاحتلال وما لحقه من تدهور شمل اغلب نواحي الحياة في العراق عموما ومحافظة الانبار خصوصا.

١٢- أسهمت التنمية الحضرية في اتساع الرقعة المعمورة في المدينتين اذ تضاعفت المساحة المشغولة إلى أضعاف مضاعفة.

١٣- دخول عنصر التخطيط في توزيع وتنظيم استعمالات الأرض عندما وضع مخططات أساسية، تقود عملية التنمية الحضرية في المدينتين ليس للحاضر فقط وإنما للمستقبل أيضا.

التوصيات

وردت في الدراسة والاستنتاجات إشكاليات عرقلت خطط التنمية الحضرية والإقليمية، وعلى أساسها يستطيع الباحث طرح التوصيات التي ينبغي أن ترفد الجهد الحكومي سواء كان تخطيطياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وهي كالآتي:-

١- طالما أن التجربة التنموية للمدة (١٩٧٦ – ١٩٨٠) قد اثبتت جدارتها في نجاح المشاريع الصناعية وما نتج عنها في تنمية حضرية وإقليمية متميزة، فان الضرورة تستدعي الافادة من هذه التجربة والعمل على إعادة تطبيقها في مناطق أخرى طاردة للسكان وراكدة اقتصاديا.

٢- يعتقد الباحث أن التقسيم الإقليمي للعراق ينبغي أن يأخذ بالحسبان ميزة التطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي، حتى يمكن النهوض بالأقاليم المتخلفة لتصل إلى درجة أفضل في التقدم والتطور الحضاري الذي لا يمكن أن يأتي إلا من خلال الأخذ بأسباب النمو الاقتصادي وتثقيف المجتمع في ترسيخ فكرة أن العراق ملك الجميع، ولابد أن نسعى جميعا في سبيل بناءه ورفعته وتجاوز محنته.

٣- تحتاج المدينتين المدروستان إلى مخططات أساسية تهتم ليس فقط لتنظيم وتوزيع استعمالات أرضها، وإنما لتأكيد الترابط الإقليمي بينهما وبين إقليمها الإداري بما فيه من إمكانات طبيعيه واقتصادية وبشريه.

٤- يمتلك العراق ثروة تخطيطية يمكن الاستفادة منها في تخطيط المدن على أسس سليمة ابتداء من عصور ما قبل الميلاد ووصولاً إلى العهود الإسلامية، والحاجة تفرض نفسها إلى استلهام التجارب التخطيطية الموروثة في تخطيط مدننا.

٥- يحتاج العراق الى اعادة نظر في التقسيم الاداري ومنع التكتلات التي شجعت الاحتلال الامريكي للعراق وان من اللازم اعتماد المعيار الواطئ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن النظرة الجزئية لمدينة او محافظة معينة.

الهوامش

(١) عبد خليل الفضلي واحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص١٨٣ .

(2) Lord Selter, The Development of action, Development board, BAGHDAD, 1955, p.6.

(٣) جواد هاشم، تقييم النمو الاقتصادي في العراق، الجزء الاول، وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٠، ص٧٣.

(٤) نمير يوسف زينل، ممارسات التخطيط العمراني في القطر العراقي، وزارة الاسكان والتعمير، بغداد، ١٩٧٩، ص ٧-٩.

(٥) عدنان مكي عبدالله البدراوي وفلاح جمال العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمي، دار الليث للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٠، ص١٣٢-١٣٥.

(٦) سامي متي، الاطار العام لاستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، بغداد، ١٩٨٣، ص٥.

(٧) سميرة الشماع، مناطق الصناعة في العراق، دار الرشيد للنشر بغداد، ١٩٨٠. ص٤٢.

(٨) عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٤، ص١٢.

(٩) وزارة الصناعة والمعادن، المنشأة العامة للصناعات الاستخراجية، الدائرة الاقتصادية، تقارير عن النشاط الانتاجي لمناجم دائرة الاستخراج لمنشورات متعددة ١٩٩٤.

(١٠) الشماع، سميرة كاظم، مناطق الصناعة في العراق، دار الرشيد للنشر بغداد، ١٩٨٠، ص٥٢.

(١١) خلف، (فليح حسن) الانتاج والانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، مجلة الاقتصادي، العدد الاول، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٧.

المصادر:-

١- عبد خليل الفصلي واحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤.

٢- جواد هاشم، تتيم النمو الاقتصادي في العراق، الجزء الاول، وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٠.

٣- نمير يوسف زينل، ممارسات التخطيط الصحراوي في البقطر العراقي، وزارة الاسكان والتعمير، بغداد، ١٩٩٧.

٤- عدنان مكي عبدالله البدراوي وفلاح جمال العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمي، دار الليث للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

٥- سامي متي واخرون، الاطار العام لاستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، بغداد ١٩٨٣.

٦- سميرة الشماع، مناطق الصناعة في العراق، دار الرشيد للنشر بغداد، ١٩٨٠.

التقارير والبحوث :-

١- خلف فليح حسن، الانتاج والانتاجية في قطاع الصناعة التمويلية في العراق، مجلة الاقتصاد، العدد الاول، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٨٥.

التقارير والنشرات الحكومية :-

١- وزارة الصناعة والمعادن، المنشأ العامة للصناعات الستراتيجية، الدائرة الاقتصادية، تقارير عن النشاط الانتاجي لمناجم دائرة الاستخراج لمنشورات متعددة ١٩٩٤.

٢- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، ستراتيجية التنمية في محافظة الانبار، عام ٢٠٠٠، بغداد ١٩٨٧.